**النسبية الخطوة الأولى لحماية الجمهورية**

* الدكتور خالد الخير الخبير في القانون الدستوري
* 2012-08-24

موافقة الحكومة الميقاتية على مشروع النسبية في الانتخابات النيابية شكل الحدث الاهم في الحياة السياسية اللبنانية، لان اليأس بلغ من اللبنانيين حده منذ قيام الجمهورية في تحقيق مثل هذا الانجاز الوطني الكبير. انطلق النقاش وسيزداد حدة يوما بعد يوم حول قانون الانتخابات النيابية الجديد الذي يفترض ان تجرى انتخابات 2013 على اساسه، في حال جرت، وكما هو واضح من المواقف المعلنة انه من غير المتوقع ان يقر في مجلس النواب، ولكن مجرد اطلاق النقاش يعني اننا بدأنا الخطوة الاولى في رحلة الالف ميل، وهذا ما كنا نسمعه دائما من الرئيس ميقاتي حيث يقول: "في لبنان وفي ظل ما يشوب النظام السياسي من شوائب، المهم ان نخطو الخطوة الاولى في كل عملية اصلاح لان لبنان جمهورية التناقضات". اما من سيعارض اقرار النسبية في مجلس النواب فسيتحمل وزر مواقفه، لانه مطلب الغالبية الساحقة من اللبنانيين. وهو الخطوة الاولى في طريق الاصلاح المنشود في الحياة السياسية في لبنان، طبعا على ان تكون الخطوة الثانية إلغاء الطائفية السياسية وجعل لبنان دائرة انتخابية واحدة وقيام الاحزاب الوطنية على امتداد الوطن اللبناني.  
ان ما انجزته حكومة الرئيس ميقاتي في اقرار النسبية وضع لبنان امام فرصة جديدة لاعادة النظر في الواقع السياسي القائم، وقانون الانتخابات هو المدخل السليم والصحيح لتغيير الخارطة السياسية، والحكومة قامت بواجبها الوطني، فهل يحمي مجلس النواب هذا الانجاز ام يسقطه؟  
كلنا يعلم ان احد اهم اسباب تحجر وتخلف النظام السياسي اللبناني وانغلاقه على كل عمليات الاصلاح يكمن في النظام الانتخابي، ويا للأسف، تحولت الوسيلة الديموقراطية لانتاج السلطة وسيلة لتعطيل اعمال السلطات والمؤسسات السياسية والتمثيلية.  
والواقع ان النظم الانتخابية (النظام الاكثري وتغير الدوائر على القياس) المعمول بها منذ عهد الانتداب شكلت سدا منيعا في وجه الممارسة الديموقراطية وتهديدا لوحدة لبنان واللبنانيين والحياة الواحدة في ما بينهم. وكانت هناك محاولات لاصلاح النظم الانتخابية في لبنان، وكانت النسبية المطلب الجامع لدى كل الاطراف اللبنانيين على مختلف انتماءتهم وفئاتهم، فجاءت في البرنامج المرحلي للاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية في لبنان برئاسة المرحوم كمال جنبلاط عام 1975، وفي ورقة الاتفاق الثلاثي، كذلك ما جاء في مشروع ندوة العمل الوطني، وفي مشروع تيار المستقبل، وفي تقرير الهيئة الوطنية الخاصة بقانون الانتخاب برئاسة فؤاد بطرس، والتي اخذت بالنظام النسبي والاكثري وفقا لتقسيم المحافظات، وما جاء في كل المشاريع المقدمة من التيارات السياسية والاحزاب التي اكدت على النسبية، والهدف تحقيق الاندماج الوطني والاجتماعي والاستقرار السياسي ووقف شبح الفرز الطائفي والمذهبي والمناطقي ومصادرة تمثيل الجمهور لمصلحة العصبيات السياسية والطائفية والمذهبية والعائلية والمناطقية، فضلا عن السلطات المالية المانعة للحريات.

**لماذا النظام النسبي؟**

لأنه يقوم على قواعد مغايرة للقواعد التي يقوم عليها النظام الاكثري، فالنظام النسبي يرتكز على كون الناخب يشكل قيمة في جماعة لها رؤيتها السياسية وتوجهاتها ومصالحها، وينبغي تمثيلها على هذا الاساس في المجلس النيابي بما يتناسب وحجمها الفعلي. فهو يختلف من هذه الناحية عن النظام الاكثري الذي يرتكز في شكل اساسي على كون الناخبين افرادا لكل منهم رؤيته ومصالحه، فالنظام النسبي يعطي الاولوية لتمثيل الجماعة السياسية، في حين النظام الاكثري يعطي الاولوية لتمثيل الافراد والجماعات الطائفية والمذهبية و...، وايجابيات النظام النسبي تكمن في انه يحقق تمثيلاً صحيحاً وعادلاً، ويؤمن توازناً سياسياً، وتفعيل الحياة السياسية وتجديدها، ورفع مستوى التنافس السياسي، وانتظام اداء المؤسسات الدستورية.  
والواقع ان كل الحكومات اللبنانية ومنذ قيام الدولة عجزت عن اقرار النظام النسبي، الرئيس ميقاتي فقط حقق هذا المطلب الوطني، وعلى المجلس النيابي اقرار النسبية، لأنه مطلب الغالبية الساحقة من اللبنانيين منذ قيام الدولة، واذا اراد المجلس ممارسة حقه، فعليه اعادة النظر في التقسيمات الادارية التي جاءت في مشروع الحكومة، لأنها تشكل كانتونات جغرافية مذهبية وطائفية، وتتناقض مع احكام الدستور التي شددت على ان يحقق قانون الانتخاب ضمان العيش المشترك وصحة التمثيل السياسي لشتى فئات الشعب واجياله وفعالية التمثيل والمحافظة على وحدة الارض والشعب والمؤسسات، وعليه، واجب المجلس النيابي اقرار دوائر انتخابية وفقا لما جاء في الدستور اللبناني، اقله ان تؤمن الانصهار الوطني بين اللبنانيين، والا سنشهد قريبا موت الجمهورية بكل ما تختزن هذه الكلمة من معاني، وقيام جمهوريات متعددة.